

الجسار لفصل التعليم عن التدريب في التطبيقي

تقدمت النائبة د. سلوى الجسار باقتراح برغبة لتشكيل لجنة عليا لوضع التصور العام والخطوات الإجرائية لآلية فصل قطاع التعليم عن قطاع التدريب، على أن يتم الفصل النهائي بحد أقصى في سبتمبر 2012، وتبدأ الدراسة في كل منهما بشكل مستقل .

وقالت الجسار في اقتراحها: صدر القانون رقم 63 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام بتوفير وتنمية القوى العاملة الوطنية المدربة دعماً لتلبية احتياجات التطور والتنمية في البلاد، وقد جمع القانون بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب في هيئة واحدة تحت اسم «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب». فمذ أن عُمل بتنفيذ القانون شهد نظام التعليم الأكاديمي وأنماط التعليم المختلفة ومناهج التدريب الفني والمهني تعديلات وتغيرات عديدة تبعاً لحاجة سوق العمل بإيجاد أكاديميين متخصصين وفنيين ومهنيين في قطاعات مختلفة لذا فأني اتقدم بهذا الاقتراح.

والعبدالهادي يسأل الحمود عن خطة الفصل... واشتغال أكاديمي في المحاماة الجسار تقترح فصل التعليم التطبيقي والتدريب لحاجة سوق العمل

تقدمت النائبة د. سلوى الجسار باقتراح برغبة يتضمن فصل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقالت في اقتراحها : صدر القانون رقم 63 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام على توفير وتنمية القوى العاملة الوطنية المدربة دعماً لتلبية احتياجات التطور والتنمية في البلاد , وقد جمع القانون بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب في هيئة واحدة تحت اسم «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب» فمنذ ان عمل بتنفيذ القانون شهد نظام التعليم الاكاديمي وانماط التعليم المختلفة ومناهج التدريب الفني والمهني تعديلات وتغييرات كثيرة تبعاً لحاجة سوق العمل بايجاد اكاديميين متخصصين وفنيين ومهنيين في قطاعات مختلفة.

وهذا التوجه يحتاج الى مناهج مستقلة في اعدادها وتأليفها وتدريبها ووضعها موضع التطبيق في المعاهد العلمية التطبيقية بصورة مغايرة لمتطلبات وحاجات كليات الاعداد الاكاديمي , وبسبب تضخم مهام الكليات الاكاديمية ومعاهد ومراكز التدريب باعدادها وبرامجها المختلفة واهدافها ومسؤولياتها وتوجهاتها وحاجة سوق العمل للكفاءات الكويتية قامت إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدعوة P.A Management international (Canada) Inc. لدراسة استراتيجية الهيئة واعطاء رؤيتهم وتصورهم حول بناء ووظيفة الهيئة , ولقد اوصى الفريق الكندي بضرورة فصل الهيئة الى قطاع التعليم التطبيقي وقطاع التدريب وتم تسميتهما. University of Applied Education. - :
- The public Authority for vocational technical Education.

كما اوضحت الدراسة ان الفصل يؤثر بصورة ايجابية ومهمة على كل من :الموازنة المعتمدة لكل منهما , آلية اتخاذ القرار , الارتباك في درجة الاختلاف بين الشهادات العلمية في كل من المعهد والكلية , الفائدة المكتسبة لأعضاء هيئة التدريس , الفارق بين بعد المعاهد التدريبية وبعد الكليات تحت مظلة الهيئة.
وعليه يجب التفكير الجاد بفصل قطاع التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحيث يعمل كل منهما مستقلاً عن الآخر لتأدية مهامه بكفاءة وفاعلية والعمل على تزويد سوق العمل بالمتخصصين الاكاديميين والعماله الوسطى وفقاً لخطة التنمية بالبلاد.

وقالت الجسار ان الدواعي وراء عملية فصل التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب تتمثل في اختلاف اهداف الكليات الاكاديمية عن معاهد ومراكز التدريب باعدادها ومهامها وبرامجها.
واختلاف المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والتدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي حيث يوجد ممن يحمل شهادة الدكتوراه وحملة شهادة الماجستير وحملة درجة البكالوريوس.
اختلاف حاجة سوق العمل من المتخصصين الاكاديميين والفنيين والمهنيين بما يتناسب والخطة الانمائية في البلاد وجعل الكويت مركز تجاري ومالي.
ازدياد مسؤولية إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بسبب ضخامة مهام الكليات والمعاهد ومراكز التدريب من حيث النوع والكم والاهداف.

حاجة النظم الاقتصادية والصناعية في البلاد الى كوادر فنية ومهنية مدربة لسد حاجة البلاد ممن يطلق عليهم بالعماله الوسطى.

تزايد اعداد الطلبة وفقاً للبرامج التي تطرحها الهيئة العامة للعلوم التطبيقية مما اثر ذلك على زيادة الضغوط الطلابية

واختصاصاتهم المختلفة للحصول على شهادات الدورات التدريبية او لنيل الدبلوم او شهادة بكالوريوس .
الزيادة المطردة في اعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه واعضاء هيئة التدريب على اختلاف اختصاصاتهم
ومؤهلاتهم.

اهمية وجود قطاع التعليم التطبيقي للتركيز على التعليم العالي لمواجهة حاجة سوق العمل للتخصصات العليا وفتح برامج
ودراسات عليا في الماجستير والدكتوراه.

ان معاهد ومراكز الهيئة تقوم بتخريج حملة الدبلوم بعد الثانوية و عمالة فنية بعد المرحلة المتوسطة وهذا لقطاع التدريب
وليس للاعداد الاكاديمي في الكليات المتخصصة.

ان فصل الهيئة الى تعليم وتدريب سيعطي استقلالية لكل منهما باعداد مناهجها وطرق تدريسها واماكن الدراسة وورش
العمل والمختبرات بغرض اعداد الكوادر المتخصصة والمؤهلة من الطلبة كل حسب درجته ومؤله العلمي.

إن فصل الهيئة سيؤدي الى الغاء بعض البرامج والتخصصات التي يعاني من وجودها سوق العمل ويعطي الفرصة
والمرونة الى فتح تخصصات جديدة وكثيرة لا يستطيع الهيكل الحالي والخطط المعمول بها استيعاب ما هو جديد من
تخصصات بسرعة ومرونة بسبب ترهل الهيئة بالأعباء والاثقال والضغط عليها.

اتاحة الفرصة للشباب الكويتي بالانخراط في إحدى القطاعين بما يتناسب مع امكاناته وقدراته الذاتية على اختلاف نسبهم
الحاصلين عليها في الثانوية العامة أو دخولهم في معاهد ومراكز التدريب لمن لم يحصل على نسب عالية في الثانوية
العامة أو لمن لم يستكمل دراسته في الثانوية العامة .

أهمية وجود قطاع التدريب مستقلا كرافد اساسي وضروري وهام في تخريج العمالة الوسطى المدربة من الطلبة

للانخراط في العمل في قطاع الصحة - البلدية - النفط - التلفزيون - الاتصالات - الحاسب الآلي - التفتيش الجمركي -
المطافي وغيرها .

يؤدي الفصل الى سهولة تقويم أداء كل منهما على حده ومعرفة مدى تحقيق كل منهما الى الاهداف المرجوة وسيؤدي الى
التعرف على ايجابيات وسلبيات الأداء المتعلق بالطلبة وطرق التدريس ونوعية المناهج والامكانات البشرية والمادية
والمباني والأنشطة وغيرها وخصوصا نحن نتجه الى :تطبيق التعليم ذو الجودة الشاملة ."

حاجة سوق العمل المتطور إلى كفاءات مهنية وسطى وإلى كفاءات عليا حسب التخصصات العلمية والمهنية وعليه
ولأهمية موضوع الفصل ولحاجة سوق العمل والدراسة العلمية التي قام بها الفريق الكندي والاسباب الادارية والعلمية
والفنية المذكورة اعلاه .

يجب تشكيل لجنة عليا لوضع التصور العام والخطوات الاجرائية لآلية فصل قطاع التعليم عن قطاع التدريب على أن يتم
الفصل النهائي وبحد أقصى سبتمبر 2012 وتبدأ الدراسة بكل منها بشكل مستقل .

من جانبه وجه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا إلى وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي حول خطة وزارة التعليم العالي
بشأن فصل قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب وقال في سؤاله تناولت بعض الصحف اليومية والدوريات العلمية
المتخصصة آراء ومناقشات حول أهمية الفصل بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب التابعين للهيئة العامة للتعليم
التطبيقي والتدريب واستقلال كل منهما بهيئة أكاديمية وعلمية تقوم على أعماله .

وقد صدرت هذه الآراء عن متخصصين وأكاديميين على علم ودراية بأهمية اجراء هذا الفصل الا أن الوزارة حتى تاريخه
لم تحرك ساكناً أو تبدي رأياً موضوعياً حيال هذا المقترح والذي يسهم -حسبما جاء به -ايجابيا في الوفاء باحتياجات
البلاد العلمية والفنية خلال الخطة الخمسية الحالية .

لذا يرجى افادتي بالآتي :ما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لدراسة مقترح الفصل بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب
التابعين للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الى هيئتين مستقلتين؟ وما نتائج هذه الدراسة حال اجرائها؟ وماخطة
الوزارة ازاء طلب الجهات العلمية فصل التعليم التطبيقي عن التدريب؟ وما المبررات العلمية والعملية التي تحول بين
الوزارة والاخذ بهذا الاقتراح؟

ما إجراءات الوزارة لحل المشكلات التي يعانيها الاساتذة والاكاديميون العاملون بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

وعلى نحو خاص قضية الشعب المغلقة والاستعانة الدائمة بأعضاء هيئة تدريس او مديرين من خارج الهيئة?
ما المشكلات التي تتضرر منها الاقسام العلمية بالهيئة? وما خطة الوزارة في معالجة القصور في المباني الملائمة للعمل
وحاجتها الى الصيانة الدائمة?

كما وجه العبد الهادي سؤالاً آخرًا للوزيرة موزي الحمود بشأن قيام أحد اعضاء هيئة التدريس بقسم القانون بممارسة مهنة
المحاماة وقال لما كان العلم والمعلم ركيزتان اساسيتان لنهوض المجتمعات المتقدمة , وكان ذلك محل اهتمام وتقدير
المشرع الكويتي والحث على رعايته والاهتمام به , ولما كانت مهنة التعليم من أرقى وأسمى المهن التي تعول عليها الدولة
جل اهتمامها والنهوض بها سعياً لتقدمها الى مصاف الدول المتحضرة الحديثة .

ومن هذا المنطلق , فقد طالعتنا احدى الصحف بخبر مفاده قيام أحد اعضاء هيئة التدريس بقسم القانون في كلية الدراسات
التجارية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بممارسة مهنة المحاماة مخالفاً بذلك احكام قانون الخدمة المدنية
واللوائح المنظمة في هذا الشأن ودون اخذ تصريح مسبق من جهة عمله وقد قامت جمعية المحامين الكويتية باتخاذ
اجراءات قانونية حيال ذلك واحالته الى النيابة العامة.

لذا يرجى افادتي بالتالي :ما الشروط الواجب توافرها أو تطلبها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لمنح الاذن
لاعضاء هيئة التدريس لديها بفتح مكاتب للاستشارات القانونية? مع تزويدي بكشف باسماء اعضاء هيئة التدريس في قسم
القانون الحاصلين على اذن بفتح مكاتب للاستشارات القانونية موضحاً فيه السيرة الذاتية لكل منهم والشهادات العلمية
الحاصلين عليها?

هل يشتمل هذا الإذن على مزاوله اعمال المحاماة? فإذا كانت الاجابة بالايجاب , فما هو السند القانوني لذلك?
هل تقوم الهيئة بمراقبة مدى التزام اعضاء هيئة التدريس لديها بمزاوله الانشطة المأذون لهم بها وعدم تجاوزهم لحدود
هذا الإذن?

هل قام احد اعضاء هيئة التدريس في قسم القانون مزاوله اعمال المحاماة ? فإذا كانت الاجابة بالايجاب , فهل تم اتخاذ
الاجراءات التأديبية في حقه وفقاً لأحكام القانون? مع تزويدي بالمستندات التي تثبت ذلك?
ما الاجراءات التأديبية التي تقوم بها الهيئة في حال اكتشافها مزاوله اعضائها لاعمال غير مأذون لهم بها مخالفين بذلك
نص المادة 25 من قانون الخدمة المدنية أو أي قوانين أخرى ? مع تزويدي بنسخة من القرارات الادارية ذات الصلة.
ما الاجراءات الوقائية التي تتبعها الهيئة لمنع حدوث مثل هذه المخالفات مستقبلاً?



سلوى الجسار

ووظيفة الهيئة، وقد اوصى الفريق الكندي بضرورة فصل الهيئة الى قطاع التعليم التطبيقي وقطاع التدريب

الشهادات العلمية

وبينت الجسار ان الدراسة التي أعدها الفريق أوضحت ان الفصل يؤثر بصورة ايجابية ومهمة على كل من الميزانية المعتمدة لكل منهما، وآلية اتخاذ القرار، والارتباك في درجة الاختلاف بين الشهادات العلمية في كل من المعهد والكلية، والفائدة المكتسبة لأعضاء هيئة التدريس، والفارق بين بعد المعاهد التدريبية وبعد الكليات تحت مظلة الهيئة.

وعليه، يجب التفكير الجاد بفصل قطاع التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحيث يعمل كل منهما مستقلا عن الآخر لتأدية مهامه بكفاءة وفاعلية والعمل على تزويد سوق العمل بالمتخصصين الأكاديميين والعمالة الوسطى وفقا لخطة التنمية بالبلاد.

ولفتت الجسار الى ان الدواعي وراء عملية فصل التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب هي اختلاف أهداف الكليات الأكاديمية عن معاهد ومراكز التدريب باعدادها ومهامها وبرامجها، واختلاف المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والتدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، حيث يوجد من يحمل شهادة الدكتوراه وحملة شهادة الماجستير وحملة درجة البكالوريوس، واختلاف حاجة سوق العمل من المتخصصين

الجسار تقترح فصل قطاع التعليم عن التدريب تقدمت النائبة د. سلوى الجسار باقتراح برغبة بشأن فصل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتشكيل لجنة عليا لوضع التصور العام لهذه الخطوة.

وقالت الجسار انه قد صدر القانون رقم 63 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام على توفير وتنمية القوى العاملة الوطنية المدربة دعماً لتلبية احتياجات التطور والتنمية في البلاد، وقد جمع القانون بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب في هيئة واحدة تحت اسم «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب».

واضافت الجسار فمذ ان عُمل بتنفيذ القانون شهد نظام التعليم الاكاديمي وانماط التعليم المختلفة ومناهج التدريب الفني والمهني تعديلات وتغيرات عديدة تبعاً لحاجة سوق العمل الى ايجاد اكاديميين متخصصين وفنيين ومهنيين في قطاعات مختلفة، وهذا التوجه يحتاج الى مناهج مستقلة في اعدادها وتأليفها وتدريسها ووضعها موضع التطبيق في المعاهد العلمية التطبيقية بصورة مغايرة لمتطلبات وحاجات كليات الاعداد الاكاديمي.

واشارت الجسار الى انه بسبب تضخم مهام الكليات الاكاديمية ومعاهد ومراكز التدريب بأعدادها وبرامجها المختلفة واهدافها ومسؤولياتها وتوجهاتها وحاجة سوق العمل للكفاءات الوطنية قامت ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدعوة فريق كندي لدراسة استراتيجية الهيئة واعطاء رؤيته وتصوره عن بناء

الأكاديميين والفنيين والمهنيين بما يتناسب والخطة الانمائية في البلاد وجعل الكويت مركزا تجاريا وماليا، وازدياد مسؤولية ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بسبب ضخامة مهام الكليات والمعاهد ومراكز التدريب من حيث النوع والكم والأهداف.

العمالة الوسطى

وتابعت الجسار: وكذلك حاجة النظم الاقتصادية والصناعية في البلاد الى كوادر فنية ومهنية مدربة لسد حاجة البلاد ممن يطلق عليهم العمالة الوسطى، وتزايد أعداد الطلبة وفقا للبرامج التي تطرحها الهيئة العامة للعلوم التطبيقية، مما أثر على زيادة الضغوط الطلابية واختصاصاتهم المختلفة للحصول على شهادات الدورات التدريبية أو لنيل الدبلوم أو شهادة بكالوريوس، والزيادة المطردة في أعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه وأعضاء هيئة التدريب على اختلاف اختصاصاتهم ومؤهلاتهم، واهمية وجود قطاع التعليم التطبيقي للتركيز على التعليم العالي لمواجهة حاجة سوق العمل للتخصصات العليا وفتح برامج ودراسات عليا في الماجستير والدكتوراه، ومعاهد ومراكز الهيئة تقوم بتخريج حملة الدبلوم بعد الثانوية وعمالة فنية بعد المرحلة المتوسطة، وهذا لقطاع التدريب وليس للاعداد الاكاديمي في الكليات المتخصصة وقالت ان فصل الهيئة الى تعليم وتدريب سيعطي استقلالية لكل منهما باعداد مناهجها وطرق تدريسها واماكن الدراسة وورش العمل والمختبرات بغرض اعداد الكوادر المتخصصة والمؤهلة من الطلبة كل حسب درجته ومؤهله العلمي، ومشيرة الى انه سيؤدي الى الغاء بعض البرامج والتخصصات التي يعاني من وجودها سوق العمل، ويعطي الفرصة والمرونة لفتح تخصصات جديدة وعديدة لا يستطيع الهيكل الحالي والخطط المعمول بها استيعاب ما هو جديد من تخصصات بسرعة ومرونة بسبب ترهل الهيئة بالاعباء والاثقال والضغوط عليها. وزادت ان من نتائج الفصل اتاحة الفرصة للشباب الكويتي للانخراط في احد القطاعين بما يتناسب مع امكاناته وقدراته الذاتية على اختلاف نسبهم الحاصلين عليها في الثانوية العامة، او دخولهم في معاهد ومراكز التدريب لمن لم يحصل على نسب عالية في الثانوية العامة أو لمن لم يستكمل دراسته في الثانوية العامة.

الحاسب الآلي

وبينت الجسار اهمية وجود قطاع التدريب مستقلا كرافد اساسي وضروري ومهم في تخريج العمالة الوسطى المدربة من الطلبة للانخراط في العمل في قطاع «الصحة، البلدية، النفط، التلفزيون، الاتصالات، الحاسب الآلي، التفتيش الجمركي، المطافي»، مشيرة الى ان الفصل يؤدي الى سهولة تقويم اداء كل منهما على حدة ومعرفة مدى تحقيقهما الاهداف المرجوة، وسيؤدي الى التعرف على ايجابيات وسلبيات الاداء المتعلق بالطلبة وطرق التدريس ونوعية المناهج والامكانات البشرية والمادية والمباني والأنشطة. ولفتت الجسار الى حاجة سوق العمل المتطور الى كفاءات مهنية وسطى، والى كفاءات عليا حسب التخصصات العلمية والمهنية.

وأضافت: ولأهمية موضوع الفصل ولحاجة سوق العمل والدراسة العلمية التي قام بها الفريق الكندي والاسباب الادارية والعلمية والفنية المذكورة اعلاه، يجب تشكيل لجنة عليا لوضع التصور العام والخطوات الاجرائية لآلية فصل قطاع التعليم عن قطاع التدريب على ان يتم الفصل النهائي وبحد اقصى سبتمبر 2012 وتبدأ الدراسة بكل منها بشكل مستقل.

الجلسار :يجب تشكيل لجنة عليا لوضع تصور عام وخطوات إجرائية لفصل قطاع التعليم عن التدريب بـ «التطبيقي» ليعمل كل منهما مستقلاً عن الآخر وتزويد سوق العمل بالمختصين



تقدمت النائبة د. سلوى الجسار باقتراح برغبة بفصل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجاء في الاقتراح ما يلي: صدر القانون رقم 63 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام على توفير وتنمية القوى العاملة الوطنية المدربة دعماً لتلبية احتياجات التطور والتنمية في البلاد، وقد جمع القانون بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب في هيئة واحدة تحت اسم «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب»، فمنذ ان عمل بتنفيذ القانون شهد نظام التعليم الأكاديمي وانماط التعليم المختلفة ومناهج التدريب الفني والمهني تعديلات وتغيرات عديدة تبعاً لحاجة سوق العمل بإيجاد أكاديميين متخصصين وفنيين ومهنيين في قطاعات مختلفة. وهذا التوجه يحتاج الى مناهج مستقلة في اعدادها وتأليفها وتدريبها ووضعها موضع التطبيق في المعاهد العلمية التطبيقية بصورة مغايرة لمتطلبات وحاجات كليات الاعداد الأكاديمي. وبسبب تضخم مهام الكليات الأكاديمية ومعاهد ومراكز التدريب باعدادها وبرامجها المختلفة واهدافها ومسؤولياتها وتوجهاتها وحاجة سوق العمل للكفاءات الكويتية قامت ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدعوة (P.A Management international (Canada) Inc) لدراسة استراتيجية الهيئة واعطاء رؤيتهم وتصورهم حول بناء وظيفة الهيئة، ولقد اوصى الفريق الكندي بضرورة فصل الهيئة الى قطاع التعليم التطبيقي وقطاع التدريب وتم تسميتها:

1 – University of Applied Education

2 – The public Authority for vocational Technical Education.

كما اوضحت الدراسة ان الفصل يؤثر بصورة ايجابية ومهمة على كل من:

1-الميزانية المعتمدة لكل منهما.

2-آلية اتخاذ القرار.

3-الارتباك في درجة الاختلاف بين الشهادات العلمية في كل من المعهد والكلية

4-الفائدة المكتسبة لاجراء هيئة التدريس.

5-الفارق بين بعد المعاهد التدريبية وبعد الكليات تحت مظلة الهيئة.

وعليه يجب التفكير الجاد بفصل قطاع التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحيث يعمل كل منهما مستقلاً عن الآخر لتأدية مهامه بكفاءة وفاعلية والعمل على تزويد سوق العمل بالمختصين الأكاديميين والعمالة الوسطى وفقاً لخطة التنمية بالبلاد.

الدواعي وراء عملية فصل التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب:

- 1- اختلاف اهداف الكليات الأكاديمية عن معاهد ومراكز التدريب باعدادها ومهامها وبرامجها.
 - 2- اختلاف المؤهلات العلمية لاجراءات التدريب والتدريب في الهيئة للتعليم التطبيقي حيث يوجد ممن يحمل شهادة الدكتوراه وحملة شهادة الماجستير وحملة درجة البكالوريوس.
 - 3- اختلاف حاجة سوق العمل من المتخصصين الأكاديميين والفنيين والمهنيين بما يتناسب والخطة الانمائية في البلاد وجعل الكويت مركزا تجاريا وماليا.
 - 4- ازدياد مسؤولية ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بسبب ضخامة مهام الكليات والمعاهد ومراكز التدريب من حيث النوع والكم والاهداف.
 - 5- حاجة النظم الاقتصادية والصناعية في البلاد الى كوادر فنية ومهنية مدربة لسد حاجة البلاد ممن يطلق عليهم العمالة الوسطى.
 - 6- تزايد اعداد الطلبة وفقاً للبرامج التي تطرحها الهيئة العامة للعلوم التطبيقية مما اثر ذلك على زيادة الضغوط الطلابية واختصاصاتهم المختلفة للحصول على شهادات الدورات التدريبية او لنيل الدبلوم او شهادة بكالوريوس.
 - 7- الزيادة المطردة في اجراءات التدريس من حملة درجة الدكتوراه واجراءات هيئة التدريب على اختلاف اختصاصاتهم ومؤهلاتهم.
 - 8- اهمية وجود قطاع التعليم التطبيقي للتركيز على التعليم العالي لمواجهة حاجة سوق العمل للتخصصات العليا وفتح برامج ودراسات عليا في الماجستير والدكتوراه.
 - 9- ان معاهد ومراكز الهيئة تقوم بتخريج حملة الدبلوم بعد الثانوية وعماله فنية بعد المرحلة المتوسطة وهذا لقطاع التدريب وليس للإعداد الأكاديمي في الكليات المتخصصة.
 - 10- ان فصل الهيئة الى تعليم وتدريب سوف يعطي استقلالية لكل منهما باعداد مناهجها وطرق تدريسها وأماكن الدراسة وورش العمل والمختبرات بغرض اعداد الكوادر المتخصصة والمؤهلة من الطلبة كل حسب درجته ومؤهلته العلمي.
 - 11- ان فصل الهيئة سوف يؤدي الى الغاء بعض البرامج والتخصصات التي يعاني من وجودها سوق العمل ويعطي الفرصة والمرونة الى فتح تخصصات جديدة وعديدة لا يستطيع الهيكل الحالي والخطط المعمول بها استيعابها ما هو جديد من تخصصات بسرعة ومرونة بسبب ترهل الهيئة بالاعباء والاثقال والضغوط عليها.
 - 12- اتاحة الفرصة للشباب الكويتي بالانخراط في احد القطاعين بما يتناسب مع امكاناته وقدراته الذاتية على اختلاف نسبهم الحاصلين عليها في الثانوية العامة او دخولهم في معاهد ومراكز التدريب لمن لم يحصل على نسب عالية في الثانوية العامة او لمن لم يستكمل دراسته في الثانوية العامة.
 - 13- اهمية وجود قطاع التدريب مستقلا كرافد اساسي وضروري وهام في تخريج العمالة الوسطى المدربة من الطلبة للانخراط في العمل في قطاع «الصحة - البلدية - النفط - التلفزيون - الاتصالات - الحاسب الآلي - التفقيش الجمركي - المطافي .. وغيرها».
 - 14- يؤدي الفصل الى سهولة تقويم اجراءات كل منهما على حدة ومعرفة مدى تحقيق كل منهما الى الاهداف المرجوة وسوف يؤدي الى التعرف الى ايجابيات وسلبيات الاجراءات المتعلقة بالطلبة وطرق التدريس ونوعية المناهج والامكانات البشرية والمادية والمباني والانشطة وغيرها وخاصة نحن نتجه الى «تطبيق التعليم ذي الجودة الشاملة».
 - 15- حاجة سوق العمل المتطور الى كفاءات مهنية وسطى والى كفاءات عليا حسب التخصصات العلمية والمهنية.
- وعليه ولاهمية موضوع الفصل ولحاجة سوق العمل والدراسة العلمية التي قام بها الفريق الكندي والاسباب الادارية والعلمية والفنية المذكورة اعلاه يجب تشكيل لجنة عليا لوضع التصور العام والخطوات الاجرائية لآلية فصل قطاع التعليم عن قطاع التدريب على ان يتم الفصل النهائي وبعده اقصى سبتمبر 2012 وتبدأ الدراسة بكل منها بشكل مستقل .